التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني من المنظور القيمي روسيا إنموذجاً

هاشم عبد المطلب محسن

فرع الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد

Email: hashimamuhsin2022@gmail.com

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v13i51.520

ملخص :

أستحوذ الأمن السيبراني على اهتمام متزايد لدى دول العالم جميعها، وخصوصاً المتقدمة منها؛ لما له من آثار فاعلة في ميزان القوى في النظام الدولي بأكمله بما أوجده الفضاء السيبراني من فرص وتحديات وقيود تختلف تماماً عن البيئة الدولية التقليدية، وهو ما أستدعى الدول على اختلاف قدراتها السيبرانية أنْ تبحث عن وسائل لمواجهة مختلف التفاعلات الجارية في ذلك الفضاء. لقد حدث تحول جوهري في مفهوم القوة ذاته مع ارتباط القوة الجديدة بالمعرفة التكنلوجية من جهة والقدرة على استخدامها من جهة ثانية.

لقد أتاح تعدد الفاعلين الممارسين لتلك التفاعلات في العالم الرقمي، ظهور تهديد مباشر للدور التقليدي للدول وهو ما أضعف سيادتها على اقليمها، وصاحب ذلك ظهور أنواع متطورة من التهديدات والهجمات التي أصابت الدول بخسائر فادحة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وغيرها. هذا الأمر استدعى من الجميع السعي للتعاون لوضع أطُر تحكم إستخدامات هذه القوة وتقنينها بما يحقق الأمن للدول والمؤسسات والافراد على حد سواء.

إن التطور التكنلوجي المستمر في المجال السيبراني أدى الى جعل البيئة السيبرانية هي المجال الأنسب الذي يدير الافراد منه شؤون حياتهم فضلاً عن الدول التي أصبحت تعتمد عليه في اقتصادها وأمنها وبنيتها المدنية والعسكرية وتسعى لبلورة تعاون دولي فاعل يدرأ عنها تهديدات متناهية الخطورة من فاعلين على مختلف المستويات.

بدورها قادت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة جهوداً حثيثة لوضع مسودات اتفاقيات لتعزيز الأمن السيبراني بهدف ضبط التفاعلات في البيئة السيبرانية وتشجيع الجهود المشتركة للحدّ من آثار المخاطر القادمة من الفضاء السيبراني الذي يعج بالفاعلين مختلفي الدوافع والقدرات والذين ينشطون لتحقيق مصالحهم الآنية والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي، الأمن السيبراني، المنظور القيمي.

International cooperation in the field of cybersecurity from a value perspective: Russia is a model

Hashim A. Muhsin

Email: hashimamuhsin2022@gmail.com

ABSTRACT

Cybersecurity is one of the contemporary and sensitive issues related to the national security of any country، especially with the massive spread of the international network of information and the easy and cheapness of its use، as well as its spread in all aspects of life and its transformation into an arena of international competition and conflict. Cooperation between countries in the field of cybersecurity is a vital weapon for regulating the uses of cyberspace and reducing the risks faced by actors of all orientations. Hence the importance of knowing the reasons that hinder reaching common international principles، upon which rules are established to control cyber interactions and avoid their risks، which cost huge losses annually، especially for developed countries that rely on the Internet in all aspects of life. Analyzing the political motives of each party's position will lead us to know the factors behind the impossibility of achieving international cooperation in the field of cybersecurity، and we will find that the value motives play a clear role in each party taking its positions on this issue.

KEYWORDS: international cooperation, cybersecurity, value perspective.

المقدمة

أستحوذ الأمن السيبراني على اهتمام متزايد لدى دول العالم جميعها، وخصوصاً المتقدمة منها، لما له من آثار فاعلة في ميزان القوى في النظام الدولي بأكمله بما أوجده الفضاء السيبراني من فرص وتحديات وقيود تختلف تماماً عن البيئة الدولية التقليدية، وهو ما أستدعى الدول على اختلاف قدراتها السيبرانية أنْ تبحث عن وسائل لمواجهة مختلف التفاعلات الجارية في ذلك الفضاء. لقد حدث تحول جوهري في مفهوم القوة ذاته مع ارتباط القوة الجديدة بالمعرفة التكنلوجية من جهة والقدرة على استخدامها من جهة ثانية.

لقد أتاح تعدد الفاعلين الممارسين لتلك التفاعلات في العالم الرقمي، ظهور تهديد مباشر للدور التقليدي للدول وهو ما أضعف سيادتها على اقليمها، وصاحب ذلك ظهور أنواع متطورة من التهديدات والهجمات التي أصابت الدول بخسائر فادحة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وغيرها. هذا الأمر استدعى من الجميع السعي للتعاون لوضع أطُر تحكم إستخدامات هذه القوة وتقنينها بما يحقق الأمن للدول والمؤسسات والافراد على حد سواء.

إن التطور التكنلوجي المستمر في المجال السيبراني أدى الى جعل البيئة السيبرانية هي المجال الأنسب الذي يدير الافراد منه شؤون حياتهم فضلاً عن الدول التي أصبحت تعتمد عليه في اقتصادها وأمنها وبنيتها المدنية والعسكرية وتسعى لبلورة تعاون دولي فاعل يدرأ عنها تهديدات متناهية الخطورة من فاعلين على مختلف المستويات.

بدورها قادت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة جهوداً حثيثة لوضع مسودات اتفاقيات لتعزيز الأمن السيبراني بهدف ضبط التفاعلات في البيئة السيبرانية وتشجيع الجهود المشتركة للحدّ من آثار المخاطر القادمة من الفضاء السيبراني الذي يعج بالفاعلين مختلفي الدوافع والقدرات والذين ينشطون لتحقيق مصالحهم الآنية والمستقبلية.

إشكالية البحث/

تتمحور إشكالية البحث في أن الجهود الدولية الهادفة لإرساء قواعد للتعاون في مجال الأمن السيبراني رغم أهميتها القصوى لجميع الدول ولكن يبدو أنها متعذرة التحقيق في الوقت الحاضر، وذلك لوجود رؤيتان تتنازعان للوصول الى اتفاق تعاون متكامل بشأن وضع قواعد مشتركة للإفادة من الفضاء السيبراني مع المحافظة على الأمن السيبراني في الوقت نفسه، إذ تعتمد كل منهما على القيم والأعراف والثقافة القومية فضلاً عن الأهداف السياسية المتباينة بشدة. إن هاتين الرؤيتين تمثلهما الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها

من جهة وروسيا والصين وحلفائهما من جهة ثانية. لا شك أن جميع الدول لديها القناعة بأهمية التعاون لمواجهة مختلف الهجمات والتهديدات الموجودة في الفضاء السيبراني، وتنظيم استخدام هذا المجال الحيوي للتفاعلات الدولية والعابرة للحدود على حد سواء بهدف التقليل من آثار الخسائر الجسيمة التي تتكبدها الدول نتيجة لتلك الهجمات، وعليه تتركز إشكالية البحث بالسؤال الآتي: هل للقيم دور في عدم تحقق التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني؟ ولماذا؟

أهمية البحث/

يُعد الأمن السيبراني من القضايا المعاصرة والحساسة المرتبطة بالأمن القومي لأي دولة، لاسيما مع الانتشار الهائل للشبكة الدولية للمعلومات وسهولة ورخص استخدامها فضلاً عن انتشارها في مناحي الحياة كافة وتحولها الى ساحة للتنافس والصراع الدوليين.

إن التعاون بين الدول في مجال الأمن السيبراني يُعد سلاحاً حيوياً لتنظيم إستعمالات الفضاء السيبراني والحّد من المخاطر التي يواجهها الفاعلون فيه على إختلاف توجهاتهم. ومن هنا تأتي أهمية معرفة الأسباب التي تعيق التوصل الى مبادئ دولية مشتركة يتم على أثرها وضع قواعد لضبط التفاعلات السيبرانية وتفادي مخاطرها التي تكلف سنوياً خسائر فادحة خصوصاً للدول المتقدمة المعُتمدة على شبكة الأنترنت في مناحي الحياة جميعها.

هيكلية البحث/

إستناداً للإشكالية البحثية وفرضيتها فضلاً عن المقدمة والخاتمة، يتكون البحث من ثلاثة مباحث وكما يأتي:

١/ المبحث الأول/ الإطار المفاهيمي للبحث، ويتكون من ثلاثة مطالب هي: القيم، التعاون الدولي، الأمن السيبراني.

٢/ المبحث الثاني/ الأمن السيبراني بين التعاون الدولي والمنطلقات الفكرية، ويتكون من ثلاثة مطالب هي: الأمم المتحدة ودورها في التعاون الدولي السيبراني، المنطلقات الفكرية (الغربية) للتعاون الدولي، المنطلقات الفكرية (غير الغربية) للتعاون الدولي.

٣/ المبحث الثالث/ النموذج الروسي للتعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني ويتكون من مطلبين هما: السيبرانية في المدرك الاستراتيجي الروسي والخلاف الغربي الروسي على الأمن السيبراني.

المبحث الأول

الإطار المفاهيم للقيم والتعاون الدولي والأمن السيبراني

تتداخل المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة وتظهر الحاجة على الدوام الى ضرورة ضبط تلك المفاهيم لما يترتب عليها من نتائج مهمة للبحث العلمي في تلك المجالات جميعها، لذا يُعد ضرورياً تحديد المفاهيم الواردة في البحث، وعليه ينقسم المطلب الأول الى المحاور الثلاثة (القيم، التعاون الدولي، الأمن السيبراني):

المطلب الأول: القيم

تعُد القيم واحدة من القضايا التي دار حولها جدل كبير نتيجة للتغييرات والمستجدات التي أفرزتها معطيات العصر الحديث التكنلوجية، لاسيما مع تنامي موجات العولمة وما رافقها من تطور هائل في مجال المعلوماتية، وما تبعها من تأثيرات في النسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمعات بشكل عام وللنسق القيمي بشكل خاص[١].

أولاً/ مفهوم القيم: القيم لغوياً مُشتقة من الفعل (قـوَم)، أي قدَر الشيء وثمنَه، وكتاب قيم أي ذو قيمة وتقييم الشيء إعطاءه قيمة، والتقويم إزالة العوج [٢]، أما إصطلاحاً فالقيم (values)، هي مفهوم شائع في العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة، وقد تعددت تعاريف القيم ومن بين تلك التعاريف [٣]:

١. تعريف تالكوت بارسونز (Talkott Parsons) للقيم بأنها "عنصر في نسق رمزي مشترك يعد معياراً، أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف". ويُعرفها كذلك بأنها " المعايير التي نحكم بها على كون الشيء مرغوباً فيه، أو غير مرغوب فيه".
٢. تعريف شوارت (Schwart) للقيم بأنها " عبارة عن مفاهيم، أو تصورات للمرغوب، تتعلق بضرب من ضروب السلوك، أو غاية من الغايات، وتسمو أو تعلو على المواقف النوعية، ويمكن ترتيبها حسب أهميتها النسبية".
٣. تعريف هوفستاد (Hofstad) للقيم بأنها " اعتقادات عامة تحدد الصواب من الخطأ، والاشياء المفضلة من غير المفضلة.

(١) ماجد الزيود: الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق، (عمان، ط٢: ٢٠١١)، ص١٩٦.

(٢) مجد الدين الفيروز آبادي: القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، ط٢: ٢٠٠٣)، ص١٠٦٢.

(٣) فهد بن علي الطيار: شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى طلاب الجامعة «تويتر نموذجاً»، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد٣١، العدد٦١، (الرياض: ٢٠١٤)، ص٢٠٤.

ونختار للقيم التعريف الآتي: هي مجموعة من المعايير والأحكام التي تتكون لدى الفرد من تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته، ويراها جديرة بتوظيف إمكاناته، وتتجسد من الاهتمامات، أو الاتجاهات، أو السلوك العملي، أو اللفظي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة [٤].

(٤) فهد بن علي الطيار، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤.

ثانياً / خصائص القيم: هناك العديد من الخصائص التي تمتاز بها القيم منها [٥]:

(٥) عقيل حسين عقيل وعزالدين أبو التمن: التصنيف القيمي للعولمة، منشورات دار ELGA، (مالطا: ٢٠٠١)، ص١٤.

١. أنها إنسانية أي تخص البشر وهذا ما يميزها عن غيرها من الأمور التي لا تخص البشر.
٢. أنها غير مرتبطة بزمن معين؛ لأنها إدراك يرتبط بالماضي والحاضر والمستقبل، لذا فهي تبتعد عن الرغبات والميول المرتبطة بالحاضر.
٣. أنها تمتلك صفة الضدية فلكل قيمة ما يُضادها من القيم ما يجعل لكل قيمة قطباً إيجابياً وآخر سلبياً، وهو ما يمكن تسميته القيمة وعكس القيمة، والقطب الإيجابي هو وحده الذي يُشكل القيمة.
٤. المعيارية، أي أنَّ القيم تعد بمثابة معيار لإصدار الاحكام، يقاس ويُقيم ويُفسر ويُعلل من خلالها السلوك الإنساني.
٥. أنها نسبية، أي: أنها ليست مطلقة، بل تمتاز بالثبات النسبي وتختلف من مجتمع لآخر تبعاً للعديد من العوامل، كالمكان والزمان والثقافة والجغرافيا والأيدلوجيا.
٦. يجري تعلمها، أي: أنها مُكتسبة من البيئة وليست وراثية، بمعنى يتم إكتسابها عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة.
٧. أنها ذاتية، بمعنى: أن وزن القيمة وأهميتها يختلف من فرد الى آخر.

ثالثاً / وظائف القيم على المستوى الفردي: إن للقيم وظائف على المستوى الفردي منها[٦]:

(٦) ماجد الزيود، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٨-٢٩.

١. أنها تمنح الافراد خيارات معينة تُحدد سلوكهم، لذا فهي تلعب دوراً في تشكيل الشخصية الفردية وأهدافها في إطار معياري صحيح، ليكون الفرد قادراً على التكيف بصورة إيجابية.

٢. تعطي الفرد الإحساس بالأمان، فهو يستعين بالقيم على مواجهة ضعفه والتحديات التي تواجهه.
٣. تعطي الفرد فرصة التعبير عن نفسه وتأكيد ذاته.
٤. تدفع الفرد لتحسين مُدركاته ومُعتقداته، وتساعده في فهم العالم من حوله، وتوسيع إطاره المرجعي في فهم الحياة والعلاقات المختلفة.
٥. تساعد في إصلاح الفرد نفسياً وخُلقياً، وتوجهه نحو الاحسان والخير والواجب.
٦. تعمل على ضبط الفرد لشهواته، كي لا تتغلب على عقله ووجدانه.

رابعاً / وظائف القيم على المستوى الاجتماعي: للقيم العديد من الوظائف الاجتماعية منها[٧] :

(٧) ماجد الزيود، المصدر السابق نفسه، ص ٢٩.

١. تحافظ القيم على تماسك المجتمع من تحديد أهدافه ومُثله العُليا ومبادئه الثابتة.
٢. تساعد القيم المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه، وتحديد الخيارات الصحيحة، وهو ما يُسهّل للناس حياتهم ويحفظ تماسك المجتمع وإستقراره.
٣. تربط القيم أجزاء ثقافة المجتمع ببعضها كي تبدو متناسقة، كما تعمل على إعطاء النُظم الاجتماعية أساساً عقلياً يصبح عقيدة في أذهان الافراد المُنتمين لهذه الثقافة.

تربط القيم أجزاء ثقافة المجتمع ببعضها كي تبدو متناسقة، كما تعمل على إعطاء النُظم الاجتماعية أساساً عقلياً يصبح عقيدة في أذهان الافراد المُنتمين لهذه الثقافة

٤. تقي القيم المجتمع من الأنانية المفرطة والنزعات الطائشة، فالقيم والمبادئ في أي جماعة، هي الهدف الذي يسعى جميع أعضائها لبلوغه.
٥. تزود القيم المجتمع بالصيغة التي يتعامل بها مع العالم من حوله، وتُحدد له أهداف ومبررات وجوده وتُحدد للأفراد سلوكياتهم.

المطلب الثاني: التعاون الدولي

إن التعاون الدولي هو أحد أنماط التفاعلات الأساسية التي تجري في البيئة الدولية فضلاً عن التنافس والصراع وغيرها. ويعني فيما يعنيه تبادل المساعدة وترابط الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر لتحقيق منافع أو خدمات أو مصالح مشتركة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي أو العالمي.

أولاً/ مفهوم التعاون الدولي: يُعرّف التعاون الدولي لغوياً، بأنه تلك «السياسة التي تتبعها دولة متقدمة في الميدان الاقتصادي أو الثقافي أو العلمي لمساعدة دولة أخرى أقل منها تقدماً»، فيما يُعرّف إصطلاحاً وخاصةً في الجانب الاقتصادي بأنه ذلك « العقد أو الاتفاق المشترك بين طرفين أو دولتين، والمتعلق بنشاط إنتاجي (صناعي، تكنولوجي) أو خدماتي أو تجاري، على أساس ثابت ودائم». وهذا التعريف يتعلق بالمستوى الجزئي للاقتصاد. إن التعريف الراجح والأكثر تداولاً يركز على أن التعاون الدولي يتمثل في «العلاقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة بين دولتين أو أكثر في عدد متنوع من النشاطات، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيبه من أجل قيام تلك العلاقة التعاونية، وقد يتخذ التعاون المشترك صيغة إقامة مشروعات مشتركة جديدة، أو زيادة الكفاءة الانتاجية لمشروعات قائمة بالفعل عن طريق إدماجها في مشروع خاضع لإدارة جديدة ومشتركة» [٨].

ثانياً/ خصائص التعاون الدولي: للتعاون الدولي خصائص عديدة منها[٩]:

١. لا يقتصر التعاون على المجال الاقتصادي، فهو يعني تنسيق العمل المشترك في الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية وغيرها، ومواجهة التهديدات المشتركة بخطط وآليات عمل موحدة.
٢. لابدَّ من وجود حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والتنسيق والاعتراف المشترك بالمصلحة العُليا لأطراف التعاون.
٣. وجود ديناميكية وسلاسة ومرونة تساعد الأطراف على التعاون والتحرك السريع والفعّال تجسيد وتحقيق الأهداف المشتركة.

(٨) سايل سعيد: التعاون الأوربي – المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (٢٠٠٧-٢٠١١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة مولود معمري – تيزي وزو: ٢٠١٢)، ص٢٠.

(٩) سايل سعيد، المصدر السابق نفسه، ص٢٣.

٤. قد يكون التعاون في شكل إتفاق طويل أو متوسط الأجل، يسمح للطرف الأجنبي بممارسة نشاط مُحدد داخل دولة الاستقبال التي يتم فيها تنفيذ التعاون.
٥. لا يقتصر التعاون الدولي على المشاركة في رأس مال المشاريع المشتركة، بل يتعداه ربما لتقديم الخبرات الفنية أو نقل التكنلوجيا أو المعرفة.
٦. يتم التعاون المشترك على أساس الثقة المتبادلة بهدف تحقيق الأهداف والمصالح التي تعود بالنفع على أطراف التعاون جميعها.
٧. تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بعملية التعاون، ويتم التفاوض بشأن المنافع التي سيجنيها كل طرف في جو من الثقة والشفافية بعيداً عن الارغام والفرض.
٨. ضرورة توفر الإرادة السياسية الفعلية للتعاون، وبناء علاقات تعاونية بهدف تحقيق المصالح والاهداف المشتركة، وتكريس الأفكار المشتركة للتعاون. وقد يتم ذلك من خلال خلق منظمات إقليمية أو دولية تحقق ذلك التعاون المنشود.

ثالثاً/ مستويات التعاون الدولي ونظرياته [١٠] :

أولاً: مستويات التعاون: إن التطرق لمستويات التعاون ضروري لمساعدتنا في التفرقة بين أنواع ودرجات التعاون الدولي، وذلك لاختلاف الغايات التي تقف وراء التعاون في كل مستوى من مستويات التعاون الدولي ومنها:

أ. التعاون المؤدي للتكامل الاقتصادي والسياسي، كما في منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الكمركي أو السوق المشتركة أو الاتحاد الاقتصادي.
ب. التعاون عبر إتفاقية ثنائية، كما في العديد من الاتفاقيات بين الدول.
هـ. التعاون عبر المناطق الصناعية المؤهلة.
ح. التعاون على تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

(١٠) سايل سعيد، المصدر السابق، ص ص٢٦-٣٧.

ثانياً: نظريات التعاون الدولي، وهي النظريات التي تهتم بجانب التنظير المعرفي لمفهوم التعاون الدولي بأشكاله المختلفة، ومنها:

أ. النظرية الفيدرالية: والتي تسعى لرفع التعاون بين الدول الى مستوى بناء الدولة الفيدرالية العالمية، وتوزيع السلطات طبقاً لمفهوم الفيدرالية.

ب. النظرية الوظيفية: والتي ترتبط بالتعاون القائم على الخيار الوظيفي أي الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية للوصول لفرص أفضل للتعاون، وتجنب حساسية الدوافع السياسية.

ج. نظرية الألعاب: حيث يعتمد التعاون على خيارات تعاونية، والابتعاد عن الخيار التصارعي.

د. نظرية التبعية: والمقصود بها توزيع الأدوار بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وربط الدول الفقيرة بالدول الغنية باتفاقيات ذات طبيعة إكراهية لصالح دول المركز (الغنية).

هـ. النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة: والمُعتمدة على فكرة الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في النظام الدولي، والتي لا تقتصر على الدول بل على المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية وغيرها.

المطلب الثالث: الأمن السيبراني

يُعد الأمن السيبراني من أكثر المسائل أهمية في حياتنا المعاصرة نظراً لعلاقته المباشرة بجميع مجالات الحياة العامة والفردية، إذ تعتمد عليه معظم دول العالم في مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية لاسيما في البنية التحتية المدنية والأمنية والعسكرية والاقتصادية على حد سواء. إن الاهتمام به يُعد من أولويات الأمن الوطني لأية دولة في الوقت الحاضر.

أولاً/ مفهوم الأمن السيبراني [١١]: يُعد الأمن السيبراني ظاهرة عالمية وتحدياً إجتماعياً تقنياً معقداً، للدول والأفراد. عموماً ينظر جميع مستخدمي الأنترنت الى أنه بيئة آمنة، فيما تزداد المخاطر والتهديدات

(١١) مصطفى إبراهيم الشمري: الأمن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد الأول، (كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى: ٢٠٢١)، ص١٥٣.

فضلاً عن الهجمات في الفضاء السيبراني الذي يمثل البيئة التي يتفاعل من خلالها مفهوم الأمن السيبراني. لقد عرّف الاتحاد الدولي للاتصالات الأمن السيبراني بأنه " مجموعة من الأدوات والسياسات والمفاهيم الأمنية والحمايات الأمنية والمبادئ التوجيهية ونهج إدارة المخاطر والإجراءات والتدريبات والمُمارسات الفُضلى والضمانات والتكنولوجيات التي يمكن استعمالها لحماية البيئة السيبرانية والمُنظمة وأصول المُستخدم". ويقصد بالأصول أجهزة الحاسوب وأنظمة الاتصالات والتطبيقات وجميع المعلومات المتوافرة في الفضاء السيبراني. ويُعرف المعهد الوطني للمعايير والتقنية في الولايات المتحدة الأمريكية الأمن السيبراني بأنه " النشاط أو العملية أو القدرة أو الإمكانية أو الحالة التي يتم بموجبها حماية نظم المعلومات والاتصالات والمعلومات الواردة اليها والدفاع عنها ضد الضرر أو الاستخدام أو التعديل غير المُصرح به أو الاستغلال". ومن الواضح من هذه التعاريف أن الأمن السيبراني هو مزيج من العمليات والتقنيات والممارسات، الهدف منها حماية البنية التحتية التكنولوجية، فضلاً عن المعلومات التي تحويها من أي تهديد أو هجوم أو إضرار.

(١٢) مصطفى إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص١٥٨.

ثانياً/ أهداف الأمن السيبراني: للأمن السيبراني العديد من الأهداف منها[١٢]:

١. السرية، التي تتضمن فكرة أنَّ الأفراد المُصرح لهم فقط يُمكنهم تلقي أو تغيير أو إدارة المعلومات في البيئة السيبرانية.
٢. النزاهة، التي تضمن أن الأشخاص أو العمليات المُصرح بها فقط هم من يستطيعون إجراء أي تغيير أو تعديل في النظام.
٣. توفير النظام والمعلومات التي يديرها النظام ومُشغليه، مما يضمن أن الأطراف المُصرح لها هي فقط التي يمكنها الوصول الى جزئيات البُنية التحتية للمؤسسات.

ترجع أهمية الأمن السيبراني الى أن السيبرانية أصبحت سبباً مباشراً في تدفق المعلومات جميعها، والأصول الرقمية لمجالات الحياة المعاصرة جميعها في ذلك الفضاء

ثالثاً/ أهمية الأمن السيبراني: أصبح الفضاء السيبراني مجالاً حيوياً يتحكم في أشكال المنافسة الاستراتيجية بين الدول. وترجع أهمية الأمن

السيبراني الى أن السيبرانية أصبحت سبباً مباشراً في تدفق المعلومات جميعها، والأصول الرقمية لمجالات الحياة المعاصرة جميعها في ذلك الفضاء، وهو ما جعل الأمن السيبراني غاية بحد ذاته؛ لأن الصراع السيبراني أصبح الشكل المهيمن للمنافسة والصراع الاستراتيجي بحيث أصبحت المعلومات مورداً استراتيجياً للدول على شاكلة النفط والغاز[١٣].

(١٣) حازم جري الشمري: توظيف القوة السيبرانية في استراتيجيات الدول الكبرى، الولايات المتحدة وروسيا إنموذجاً، (دار أنكي للنشر والتوزيع، بغداد: ٢٠٢٢)، ص١٦٨.

المبحث الثاني

الأمن السيبر اني بين التعاون الدولي والمنطلقات الفكرية

لقد شكّل الفضاء السيبراني ميدان المعركة الخامس والأثير للقوى الدولية بعد البر والبحر والجو والفضاء، وأصبح إستهداف البنية التحتية المعلوماتية هو الشغل الشاغل للجميع نظراً للقدرة الفائقة على إحداث الخسائر الفادحة التي يتكبدها المدافعون عن تلك البنية نتيجة للتعرض المستمر لها، وذلك بسبب التأثير المفاجئ للأعمال العدائية من جهة وقدرة المهاجمين على الاختفاء من جهة ثانية، مما جعل تأمين العمليات الدفاعية في مواجهة إحتمالات واسعة وصعبة جداً حتى بالنسبة للدول المتقدمة تكنلوجياً والتي تمتلك الوسائل المتطورة لحماية بُنيتها الالكترونية.

المطلب الأول: الأمم المتحدة ودورها في التعاون الدولي السيبر اني

لا شك أن من أهم وظائف الأمم المتحدة هو حفظ الأمن والسلم الدوليين، ونظراً للتطور الكبير في مجال الاتصالات والمعلوماتية فأن تزايد الهجمات والتهديدات السيبرانية أصبح يُهدد الأمن والسلم الدوليين، فكان على الأمم المتحدة أن تدفع باتجاه وضع قواعد دولية تمنع استخدام الفضاء السيبراني للإضرار بالأمن والسلم الدوليين، إلا أن محاولاتها لم تُفضِ الى تحقيق شيء جوهري؛ لأن القوى العظمى ظلت تدفع بالمنظمة الى سياسات تلائم مصالحها ومنطلقاتها الفكرية. فالولايات المتحدة تريد التأسيس لمبدأ الفضاء المفتوح لضمان سيطرتها على البيئة السيبرانية، فيما تحاول الصين وروسيا التمسك بمبدأ المساواة في السيادة وإعطاء دور أكبر للمنظمة لإضعاف التفوق الأمريكي في المجال السيبراني. لقد صدر تقرير الخبراء التابعين لهيئة نزع

السلاح في الأمم المتحدة في ١٤ تموز ٢٠٢١ ليعلن التوصل الى توافق بشأن قواعد دولية غير مُلزمة تمثل السلوك الأمثل للدول الأعضاء فيما يخص الفضاء السيبراني وذلك بعد أكثر من عشرين سنة من الاجتماعات والمشاورات المُضنية[١٤].

أولاً/ دور الأمم المتحدة في تحقيق التعاون الدولي السيبراني:

لقد أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات فضلاً عن المذكرات التي رفعها الأمين العام للأمم المتحدة والتي أكدت بمجملها على ضرورة التوصل لقواعد سلوك مُنظمة لتحقيق التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني والمواضيع المتعلقة (للمزيد حول تلك القرارات والمُذكرات يُنظر ملحق البحث).

ثانياً/ الترتيبات الإقليمية والدولية الأخرى للتعاون السيبراني:

رغم التضارب الواضح في مصالح الدول في تقدير مدى فائدة إقرار قواعد مُنظمة للفضاء السيبراني إلا أن الخسائر الفادحة التي تعرضت لها البنية التحتية المدنية والعسكرية السيبرانية لتلك الدول جعلها تستجيب ببطء وتتحول من الجانب السلبي الى جانب أكثر إيجابية فيما يخص التعاون بسبب تصاعد خطورة التهديدات السيبرانية، وقد ظهر ذلك في مجموعة الترتيبات المشتركة الآتية [١٥]:

١. **مجموعة الثمانية**: أصدرت المجموعة عام ١٩٩٧ بياناً يتضمن خطة عمل ومبادئ لمكافحة الجريمة السيبرانية وحماية البيانات وتعيين خطة اتصال في ٢٤ ساعة للتوصل الى هذا المجال.
٢. **الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية**: أكد الاتحاد في قمته المنعقدة عام ٢٠١٢ على تنسيق الجهود بين الأعضاء لمكافحة الاختراق السيبراني بأنواعه.

مجلس أوربا: شارك المجلس في صياغة إتفاقية الجريمة السيبرانية عام ٢٠٠١ وهي أول إتفاقية دولية تستهدف السلوكيات الجنائية على الانترنت وأضيفت لها الولايات المتحدة وكندا واليابان، ولكن فقط ٢٥ دولة صادقت عليها من مجموع ٤٦ دولة وقعت عليها.

منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا- الباسفيك: أصدر المنتدى اعلان شنغهاي عام ٢٠٠٢ والذي حدّد فيه الاستراتيجية

(١٤) سامر محي عبد الحمزة: مدى مساهمة الأمم المتحدة في تشكيل القواعد الدولية الخاصة بالفضاء السيبراني، دراسة في ضوء تقرير فريق الخبراء الدولي لعام ٢٠٢١، مجلة مركز دراسات الكوفة، (جامعة الكوفة، العدد٦٧، كانون الأول ٢٠٢٢)،ص ص٣٢٥-٣٢٦. .، متاح على الموقع الإليكتروني: وقت الزيارة الثامنة مساءً يوم ٢٠٢٤/٢/١٣.
https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/ksc/article/view/10705

(١٥) علي زياد العلي: الصراع والأمن الجيوسيبراني في السياسة الدولية، دراسة في استراتيجيات الاشتباك الرقمي، (دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ط١: ٢٠١٩)، ص ص١٣٠-١٣٨.

السيبرانية التي تضمنت ستة مجالات للتعاون بين الأعضاء في المجال القانوني وتبادل المعلومات والمبادئ الأمنية التقنية والتوعية العامة والتدريب والتعليم.

منظمة التعاون والتنمية OECD: وهي منظمة اقتصادية دولية تضم ٣٤ دولة أنشأت عام ١٩٩٠، لجنة السياسات العامة للمعلومات والحاسوب والاتصالات لوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لأمن المعلومات والتي تم اعتمادها عام ٢٠٠٢.

الاتحاد الأوربي: قدم عام ٢٠٠٢ اقتراحاً بخصوص قرار إطاري بشأن الهجمات على نظم المعلومات ويركز القرار على تنسيق أحكام القانون الجنائي الموضوعي بهدف حماية عناصر البنية التحتية الاليكترونية.

الكومنولث: قدم عام ٢٠٠٢ قانوناً بشأن الجريمة السيبرانية يوفر إطاراً قانونياً لمواءمة التشريعات داخل الكومنولث وتمكين التعاون الدولي في المجال السيبراني.

المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: وهي مجموعة إقليمية أنشأت عام ١٩٧٥ من خمس عشرة دولة اعتمدت عام ٢٠٠٩ التوجيه المتعلق بمكافحة الجريمة السيبرانية داخل دول المجموعة.

مجلس التعاون الخليجي: أصدر عام ٢٠٠٧ بالاشتراك مع الجامعة العربية توصيات تخص إتباع نهج مشترك للأخذ بالمعايير الدولية لمكافحة الجرائم السيبرانية.

ثالثاً / مظاهر التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني:

مما تقدم يتبين لنا أن التعاون الدولي في المجال السيبراني يتركز في مظهرين أساسيين هما [١٦] :

(١٦) علي زياد العلي، المصدر السابق، ص١٣٨.

أ. ضرورة التعاون الدولي في إنفاذ القانون وملاحقة ومتابعة ومعاقبة المجرمين بعد ارتكاب جرائمهم السيبرانية، وهذا اختصاص قضائي يعود لنُظم قضائية مختلفة تنبع من بيئات وثقافات وقيم مختلفة ومتباينة.

ب. السعي الى إتخاذ إجراءات وآليات ذات طبيعة تقنية تكفل تعزيز

الأمن السيبراني ومنع إرتكاب الجرائم السيبرانية في مرحلة تنفيذها.

المطلب الثاني: المنطلقات الفكرية (الغربية) للتعاون الدولي

مما سبق تبين لنا أن هناك العديد من الأسباب التي أعاقت التوصل لاتفاقيات دولية مُلزمة لجميع الدول، إذ بعد أكثر من عشرين عاماً من النقاشات والمفاوضات المشتركة خرجت الأمم المتحدة باتفاقية (غير مُلزمة) تمثل توافقاً على سلوك مشترك للدول الأعضاء فيما يخص الفضاء الرقمي. ورغم التفاؤل بهذا الاتفاق إلا أنه كشف عمق الخلاف عن أساسيات التعاون الدولي في المجال السيبراني، وجاء الاتفاق في الواقع غير متناسب مع حجم التحديات وخطورة التهديدات التي يمثلها الفضاء السيبراني على الأمن والسلم العالميين [١٧].

أولاً/ دور نظريات العلاقات الدولية في تفسير التعاون الدولي:

لقد شكّل مفهوم القوة والمصلحة أساس التنظير الواقعي حول السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تمت صياغة قواعد النظام الدولي وفقاً للرؤية الغربية. وكان المقصود بالقوة هي القوة العسكرية فقط، فيما عنت المصلحة، الرغبة الانانية في الحصول على الأمن والقوة معاً أو الثروة. لقد أضاف الليبراليون المؤسسات على أنها تُمثل عوامل مادية مؤثرة في السياسة الدولية فيما يتم التركيز الآن على عامل رابع هو الأفكار والقيم والهويات والثقافات وطرائق تشكيلها [١٨]. لقد أشار ألكسندر وندت (Alexander Windt) الى أن الأفكار الشخصية لرئيس دولة ما وسلوكه بناءً عليها في مجال العلاقات الدولية لا دلالة لها إلا إذا كانت تلك الأفكار نتاج مجتمع يشترك فيه الجميع بالقيم والأفكار والثقافة والأعراف نفسها. ومن ثم لا تنشأ مصالح الدولة فقط مما هو ذاتي أو موضوعي كُلاً على حدة، بل من تداخل هذين العنصرين، حيث تتشكل البُنية الاجتماعية من ثلاثة عناصر رئيسية هي [١٩]:

١. المعارف التي يشترك فيها الافراد والجماعات.
٢. المصادر المادية التي تتوافر لهم والتي تنعكس على سلوكهم.

شكّل مفهوم القوة والمصلحة أساس التنظير الواقعي حول السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تمت صياغة قواعد النظام الدولي وفقاً للرؤية الغربية

(١٧) سامر محي عبد الحمزة، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٦.

(١٨) ألكسندر وندت: النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، النشر العلمي والمطابع، (جامعة الملك سعود، الرياض، ط١: ٢٠٠٥)، ص١٣٩.

(١٩) عزيز نوري: الواقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر باتنة: ٢٠١٢)، ص١٥.

٣. ممارسات وسلوك الفواعل (الأفراد والجماعات) في البيئة التي يتفاعلون فيها.

لذا تلعب القيم دوراً أساسياً في تشكيل معطيات السياسة الخارجية للدول، فضلاً عن بقية العوامل المادية الأخرى.

ثانياً/ تحليل الموقف القيمي الغربي تجاه التعاون الدولي السيبراني:

بناءً على ما تقدم يتبين لنا الدور الجوهري للقيم والمعايير والأفكار والثقافة في سلوك الدول وميلها للصراع أو التعاون طبقاً لتلك العوامل المعنوية. لقد كانت أطروحة صدام الحضارات محاولة غربية(أمريكية) لتفسير وفهم التحولات الدولية بعد الحرب الباردة إذ يمثل التركيز على مفهوم الحضارة على حساب الدولة سعياً أزلياً للبحث عن القوة والتوسع والهيمنة في عالم متعدد الحضارات، كما يُمثل في الوقت نفسه عودة عن تهميش العامل الثقافي والقيمي في تحليل السياسة الدولية [٢٠]. إن حرية العمل في الفضاء السيبراني تُعد من وجهة النظر الغربية عنصراً حيوياً لضمان أمن الاقتصاد وازدهاره، فضلاً عن توفير الحماية للأصول الفضائية الحالية والمستقبلية [٢١] . إن وجهة النظر الغربية هذه تعتمد في الأساس على التفوق الواضح للغرب في المجال السيبراني، وما تمثله العولمة من وسيلة حيوية للهيمنة العالمية وبالتالي فإن قيم الواقعية والليبرالية المُؤسسة على مبادئ القوة والمصلحة والتأكيد على الحرية الفردية هي التي تقود السلوك الغربي تجاه التفاعلات الدولية جميعها، ومنها ما يخص التعاون الدولي السيبراني. إن بناء الدولة القومية في الغرب قد أرتكز في الواقع على سياسات العداء للآخر وتشكلت الهوية الامريكية على سيبل المثال بعد الاصطفاف والقتال ضد عدو خارجي (البريطانيون) وداخلي (الحرب الاهلية)، وكل ذلك عّزز الهوية والقيم السياسية (الامريكية) ومن بعدها الهوية، وظهر السلوك الغربي (الأمريكي خصوصاً) جلياً في العداء للنازية والشيوعية وضد محور الشر والإرهاب بعد الحرب الباردة في حين تم التعاون في بناء الدولة في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية على المبدأ المعاكس وهو سياسة الصداقة والتعاون أي على القيم والمصالح والثقافة المتشابهة [٢٢] .

(٢٠) محمد خير الدين بوكعبان: أثر البُعد الحضاري على الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة مولاي طاهر سعيدة: ٢٠١٥)، ص ص٨٠-٨٤.

(٢١) حازم جري الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥٩-١٩٦.

(٢٢) إسراء إسماعيل: طبيعة الخصوم، المفهوم والتداخلات والاشكال، في: ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٥، العدد ٢٢٠، (القاهرة: ٢٠٢٠)، ص٦.

المطلب الثالث/ المنطلقات الفكرية (غير الغربية) للتعاون الدولي

يرى المفكرون (غير الغربيين) ومنهم الروس ومناصريهم أن الليبرالية الغربية الأطلسية والتي كانت تصر دائماً على اعتماد السياسة وسيلة للتفاعل الدولي، قد اتخذت قراراً بإلغاء السياسة تماماً وذلك بعد انتصارها في الحرب الباردة، ويرجع ذلك في نظرهم أما لمنع ظهور البدائل السياسية غير الغربية ولضمان حكمها الابدي، أو لأن أجندتها السياسية قد انتهت ببساطة لغياب المنافسين الأيديولوجيين. لذا يرى ألكسندر دوغين (Alexander Dugin) ضرورة المضي قدماً لتطوير النظرية السياسية الرابعة كبديل عالمي يكون مناهضاً للعولمة الغربية[٢٣].

(٢٣) ألكسندر دوغين: الخلاص من الغرب (الأوراسية)، الحضارات الأرضية مقابل الحضارات البحرية الأطلسية، ترجمة علي بدر، (دار ألكا، بغداد، ط١: ٢٠٢١)، ص ص١٦٤-١٦٥.

أولاً/ الإتجاه الأوراسي بديلاً إيديولوجياً للمرحلة السوفيتية:

يُعد الإتجاه الاوراسي الجديد جزءاً من الاتجاه السياسي الروسي المحافظ الذي تأثر بالأحداث التي واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ومرحلة الانتقال والتحولات السياسية. حيث واجه المفكرون الروس خيار إنتهاج أحد الطريقين، أما إعلان نهاية التأريخ والتسليم لقيم ومبادئ الغرب الليبرالية. أو إعادة النظر في التأريخ للبحث عن نموذج روسي مميز لتقديمه بديلاً فكرياً وسياسياً للخيار الأول. لقد ظهرت ثلاثة توجهات سياسية رئيسية في روسيا هي: الديمقراطيون الليبراليون، والشيوعيون، والقوميون المحافظون. وهؤلاء هدفوا لتكوين أمة سياسية تضمن توحيد مواطني البلاد على المصلحة الوطنية والقيم الثقافية المشتركة بين الأعراق والأديان الموجودة لمواجهة تيار العولمة الغربية وبناء دولة قوية لها القدرة للعودة للريادة العالمية. إن ذلك يعني تشكيل هوية فوق أثنية باعتماد الوعي المدني والمجتمع الروحي معاً، حيث تصبح «الدولة القومية» قائمة على أولوية إعتماد السيادة في المجالات جميعها[٢٤].

(٢٤) فاطمة عطا جبار: بناء الدولة في الفكر السياسي الروسي المعاصر، إطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: ٢٠٢٢)، ص ص٦٨-٧٤.

ويرى المنُظّرون غير الغربين والروس منهم على وجه الخصوص، إن النظام العالمي الحالي أحادي القطبية يُوجد جوانب جيوسياسية وأيدولوجية هدفها النهائي هو الهيمنة وحرمان الدول الأخرى من فرصة

السيادة الحقيقية على أرضها، والسير بالعالم وفقاً لمصالح الولايات المتحدة الامريكية ورؤيتها، وهو أمر سيء، لأنه ليس لسلطة واحدة في العالم أن تقرر ما هو صواب أو خطأً، ومنْ يجب أن يُعاقب أو يُثاب، لان هذه في الواقع ديكتاتورية عالمية لا يمكن القبول بها. ومن الناحية الأيديولوجية تستند القطبية الأحادية على قيم الحداثة وما بعد الحداثة، وهي لذلك مُعادية للتقاليد والقيم والثقافة الشرقية بطبيعتها ويجب كما يقول دوغين: " ألا نسمح لها بجرنا الى الهاوية معها"، فالعولمة كما يراها دوغين هي: " شكل من أشكال العدوان الأيديولوجي ضد تعدد الثقافات والتقاليد التي لاتزال موجودة في الأجزاء الأخرى غير الغربية من العالم" [٢٥].

(٢٥) الكسندر دوغين، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

ثانياً/ مبادئ النظرية الرابعة:

يقول دوغين في معرض شرحه لمبادئ النظرية الرابعة التي تمثل المنطلق الفكري للدولة الروسية الحديثة والتي يدعو منها دول أوراسيا جميعها للانضمام للنسق الفكري السياسي لها، « ندعو أولئك الذين يشعرون بالمسؤولية تجاه أوراسيا والذين يهتمون بالحفاظ على الجوهر الروحي للحياة البشرية وإكتشاف مسارات التطور التأريخي والقيم والأفكار للالتقاء معنا وبناء رؤية للمستقبل ... نحن مقتنعون تماماً بأن هدفنا المشترك هو حفظ الطبيعة المُميزة للأمم والثقافات والمعتقدات واللغات والقيم والأنظمة الفلسفية التي تشُكل ككل التنوع المزدهر لقارتنا... يجب تحقيق التقارب والحوار بين الدول والشعوب ولكن ليس على حساب فقدان هويتنا» [٢٦].

أن المنطلقات الفكرية غير الغربية لمفهوم التعاون الدولي تعتمد على رؤية تعددية ودعوة صريحة للوقوف بوجه التفرد والهيمنة الغربية على النظام الدولي

(٢٦) الكسندر دوغين، المصدر السابق نفسه، ص٨٣.

يظهر جلياً مما سبق أن المنطلقات الفكرية غير الغربية لمفهوم التعاون الدولي تعتمد على رؤية تعددية ودعوة صريحة للوقوف بوجه التفرد والهيمنة الغربية على النظام الدولي، مع الاعتماد على مفاهيم القيم والتراث الروحي والديني والمعتقدات الحضارية المُميزة، والمحافظة عليها لمواجهة مخاطر العولمة القادمة من الفضاء السيبراني والتي تحمل معها خطر الذوبان في القيم الحضارية الغربية.

المبحث الثالث

النموذج الروسي للتعاون الدولي في مجال الأمن السيبر اني

يرتكز النموذج الروسي للتعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني على اعتبار الأمن السيبراني مجالاً حيوياً سيادياً لا يجوز المساس به. ويلعب البُعد الثقافي والقيمي من وجهة النظر الروسية دوراً مهماً في تكريس سيادة الدولة وحماية موروثها الحضاري من الآثار السلبية للعولمة الثقافية، فعندما تمتزج الثقافة بالأيدولوجيا والهوية يتشكل الأسلوب الذي يُسيّر به الناس حياتهم. يُثير التوحيد الثقافي القيمي الغربي القادم من البيئة السيبرانية المُعولمة المخاوف الروسية من إنعدام التنوع الثقافي وإنتشار الاستعمار الثقافي الأمريكي التي لا يستحق من وجهة نظرهم وصف الإنسانية والعالمية، لأنه يفتقد للتنوع والتعدد كقيمة إنسانية بحتة.

إن حتمية قبول الجميع بانعدام التنوع والتعددية الثقافية والقيمية كما يروج لها الغرب تُثير إستفزازاً معرفياً لدى غير الغربيين وبالتالي فليس غريباً عدم قبولهم القيم الغربية التي تحاول الولايات المتحدة الامريكية فرضها كخيار حضاري وحيد على حساب قيمهم وثقافاتهم العريقة؛ وذلك من إستغلال تفوقها السيبراني على الآخرين.

المطلب الأول/ السيبر انية في المدرك الاستر اتيجي الروسي

كان الاهتمام الروسي بالأبعاد السياسية للأمن السيبراني قد بدأ في التسعينات من القرن الماضي مع تأسيس مجلس الأمن الروسي عام ١٩٩٢. لقد تطور الاهتمام بالأمن السيبراني وأنشأت العديد من المؤسسات المتخصصة كالجهاز الفيدرالي للتحكم التقني ووزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات وغيرها. بشكل عام تركز الرؤية الروسية على استخدام مصطلح «أمن المعلومات» بدلاً من «الأمن السيبراني»، لأنها تراه مصطلحاً شاملاً يغطي جميع مفردات السيبرانية وبضمنها الأمن السيبراني الذي يُعد جزءاً أساسياً من أمن المعلومات. إن أبرز السمات التي يمتاز بها الأمن السيبراني الروسي وكذلك العديد من المناهضين للتفرد والهيمنة الامريكية والغربية على العالم عموماً، هي تطبيق مبدأ السيادة الوطنية على الفضاء السيبراني (Cyber Sovereignty)، وذلك بالتأكيد على دور الدولة في حماية هويتها الوطنية بكل معطياتها الثقافية والقيمة في مواجهة مُعطيات العولمة الموجهة لترسيخ ونشر القيم والأفكار الغربية، لذا تُعد السيادة الوطنية السيبرانية وتأكيد دور الدولة في مجال المعلومات

والتنظيم والسيطرة هي الوسيلة الوحيدة المتاحة لمواجهة هذه المخاطر على تلك الهوية ، وهي بالتالي المرتكز الأساسي للاستراتيجية الروسية للأمن السيبراني [٢٧].

(٢٧) حازم جري الشمري، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

المطلب الثاني/ الخلاف الغربي - الروسي على الأمن السيبراني

لقد تبنت العديد من الدول وخصوصاً الغربية منها الرؤية الأمريكية للأمن السيبراني القائمة على الفضاء الإلكتروني المفتوح والمشترك من أجل المنفعة العامة والمتبادلة للجميع. وهي في الوقت نفسه تتهم منافسيها وعلى رأسهم روسيا والصين وحلفائهما، بالاستفادة من الانترنت المفتوح من جهة، والقيام بتقييد ومراقبة وصول شعوبهم له من جهة ثانية، وبالتالي فهم يقوضون مبادئ الانترنت المفتوح باختبائهم وراء مفاهيم السيادة بينما يقومون بانتهاك قوانين الدول الأخرى بنشاطات تجسس اقتصادية وأمنية ضارة [٢٨].

(٢٨) حازم جري الشمري، المصدر السابق نفسه، ص٢٠٣.

من جانبها تؤكد روسيا سعيها المُخلص لوضع قواعد مشتركة لتنظيم إستخدام الفضاء السيبراني دون المساس بقدرة الدولة الوطنية على تنظيم ذلك الفضاء. على الرغم من الإقرار الضمني باستحالة وجود سيادة مطلقة في المجال السيبراني إلا أن روسيا وحلفائها يبررون دعوتهم لمفهوم السيادة السيبرانية بأنه إجراء دفاعي في وجه قيام الغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً بتوظيف الفضاء السيبراني للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت ذرائع مختلفة ، فضلاً عن توظيفه في الوقت نفسه لفرض العقوبات الدولية تجاه المعارضين لهيمنتها على النظام الدولي [٢٩].

(٢٩) علاء الدين فرحات وعمارة عمروس: الفضاء السيبراني وتآكل مفهوم السيادة الوطنية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٨ العدد ٢، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر: ٢٠٢١)، ص ص١٧٥-١٧٦.

مما تقدم نجد أن الخلاف بين الطرفين يدور في حيز السيادة الوطنية المطلقة نظرياً والمتلاشية عملياً، لصالح سيادة نسبية ومخترقة بفعل وجود فضاء مرن وغير متناهي وبالتالي غير قابل للرقابة بشكل مطلق. لذا تبقى حدود السيادة مقصورة على ما يتعلق بالبنية التحتية الالكترونية داخل إقليم الدولة. من جهة ثانية فقد أظهر المجال السيبراني تحدياً واضحاً للمهام التقليدية للدولة والتي منها: ضمان الأمن الوطني، تنظيم النشاط الاقتصادي، فرض نمط معين من القيم في

المجتمع، ليتم تدريجياً تقويض السيادة الوطنية مع الأنترنت المفتوح. وفي جميع الحالات يبقى الجدال مستمراً بين الاتجاهين بشكل واسع ودون هوادة[٣٠].

يمكن من الجدول الآتي توضيح نقاط الخلاف الأساسية بين الرؤيتين المتصارعتين على الفضاء السيبراني[٣١].

(٣٠) علاء الدين فرحات وعمارة عمروس، المصدر السابق، ص ص١٧٨-١٧٩.

(٣١) حازم جري الشمري، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢.

القضية	الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها	روسيا والصين وحلفائهما
طبيعة الفضاء السيبراني	فضاء فوضوي	فضاء سيادي
التنظيم	دور مُركّز للقطاع الخاص و لا حاجة ضرورية للتدخل الحكومي	دور مركزي للدولة ودور مُركّز للحكومة
حوكمة الأنترنت (من يصنع السياسات السيبرانية)	ضرورة مشاركة كافة أصحاب المصلحة وهم (الحكومة، القطاع الخاص، الأكاديميين، المجتمع المدني)	الدور الأساسي هو للدول التي تضع القواعد وتنشئ المؤسسات للتعامل مع الظاهرة السيبرانية

إن تصاعد التوتر واستمرار تعطيل التعاون الدولي بين الطرفين سيعمل حتماً على تهديد الأمن والسلم الدوليين ويُعيد أجواء الحرب الباردة وخصوصاً مع تصاعد دور القوة الناعمة كأداة للصراع فضلاً عن القوة الذكية. إن المخاطر التي تطال الجميع هي ما يُعزز ضرورة إعادة الاعتبار للقانون الدولي والمنظمات الدولية كوسيلة للحفاظ على المصالح المشتركة للشعوب في الأمن والاستقرار لأنها المتضرر الوحيد من هذا الصراع المرير.

الخاتمة

ينطوي التعاون والنزاع بشكل عام وفي الفضاء السيبراني بشكل خاص على كثير من الصعوبات والمخاطر. إن إنهاء النزاع وترسيخ التعاون هو المهمة التي تقع على عاتق صناع القرار في الطرفين للقيام بهما، مع ما يحمله هؤلاء من القيم والثقافة المتباينة وما يتعرضون له من ضغوط ومُحددات لسلوكهم الخارجي. إن اللجوء للتعاون الدولي في أي مجال من المجالات يعتمد على المعرفة اليقينية لكل طرف بأن الطرف الآخر مُلتزم بالشروط التي تم الاتفاق عليها. ليس هناك شك في الأحوال جميعها أن التعاون المنشود والمبني على أساس الإيمان بفكرة الرؤية التعددية وليس الفرض أو الإكراه هو الذي يستطيع الاستمرار والنجاح وبعكسه سينتهز كل طرف أي فرصة لصالحه للتملص من واجباته تجاه الطرف الآخر. إن هذا التعاون في حالة حصوله يجب ألا يُنسينا احتمال قيام طرف ثالث بعمليات سيبرانية عدائية ضد أحد الطرفين أو كليهما، وهو ما يجعل من الضرورة بمكان الاحتفاظ بقدر كبير من الثقة بين الأطراف المتعاونة جميعها، وهذه الثقة يجب أنْ تكون مبنية على الأفعال لا الاقوال كشرط لتعزيز التعاون وإستدامته. إن الاختلاف القيمي بين الرؤية الغربية وغير الغربية كما رأينا هو ما يجعل مهمة تحقيق التعاون واستمراره محفوفة بالمخاطر على الدوام خصوصاً مع التطور التكنلوجي المتصاعد في معطيات القوة السيبرانية، فضلاً عن النزوع للهيمنة والتفرد من كل طرف، من جهة ثانية.

(مُلحق البحث)

أولاً/ قرارات الأمم المتحدة ومذكرات الأمين العام بخصوص الأمن السيبراني

١/ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة [٣٢]:

أ. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ كانون الثاني ١٩٩٩، الوثيقة (٧٠/٥٣/A/RES).

ب. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٧ كانون الثاني ٢٠٠٢، الوثيقة (١٩/٥٦/A/RES).

ج. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ كانون الثاني ٢٠٠٦، الوثيقة (٤٥/٦٠/A/RES).

(٣٢) سامر محي الدين عبد الحمزة، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

د. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ كانون الاول ٢٠١١، الوثيقة (٢٤/٦٦/A/RES).

هـ. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ كانون الثاني ٢٠١٤، الوثيقة (٢٤٣/٦٨/A/RES).

و. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٥، الوثيقة (٢٣٧/٧٠/A/RES).

ز. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ كانون الثاني ٢٠١٩، الوثيقة (٢٦٦/٧٣/A/RES).

ح. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ مايس ٢٠١٢، الوثيقة (١٣.L/٢٠/HRC).

٢/ تقارير الأمين العام للأمم المتحدة [٣٣]:

(٣٣) المصدر السابق، ص٢٢٦.

أ. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة في ١٠ اب ١٩٩٩، الوثيقة (A /٢١٣/٥٤)

ب. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة في ٥ اب ٢٠٠٥، الوثيقة (٢٠٢/٦٠/A)

ج. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة في ٣٠ تموز ٢٠١٠، الوثيقة (٢٠١/٦٥/A).

هـ. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٢ تموز ٢٠١٥، الوثيقة (١٧٤/٧٠/A).

و. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في ١٤ اب ٢٠١٧، الوثيقة (٣٢٧/٧٢/A).

ح. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة في ١٤ تموز ٢٠٢١، الوثيقة (١٣٥/٧٦/A).

ط. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٨، الوثيقة (١.Rev/٢٧.L/٧٣/١.A/C).

ي. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة في ١٦ تموز ٢٠١٣، الوثيقة (٦٨/A/١٥٦).

ك. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٣، الوثيقة (٣٧٣/A/٥٨).

قائمة المصادر

١- إسماعيل، إسراء. «طبيعة الخصوم، المفهوم والتداخلات والاشكال»، **ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية**، المجلد ٥٥، العدد ٢٢٠، (القاهرة: ٢٠٢٠).

٢- بوكعبان، محمد خير الدين. «أثر البُعد الحضاري على الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر سعيدة، (الجزائر، ٢٠١٥).

٣- جبار، فاطمة عطا. «بناء الدولة في الفكر السياسي الروسي المعاصر»، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٢.)

٤- دوغين، ألكسندر. **الخلاص من الغرب (الأوراسية)، الحضارات الأرضية مقابل الحضارات البحرية الأطلسية**، ترجمة علي بدر (بغداد: دار ألكا، ٢٠٢١).

٥- الزيود، ماجد. **الشباب والقيم في عالم متغير**، (عمان: دار الشروق، ط٢، ٢٠١١).

٦- سعيد، سايل. "التعاون الأوربي – المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (٢٠٠٧-٢٠١١)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة مولود معمري – تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٢).

٧- الشمري، حازم جري. **توظيف القوة السيبرانية في استراتيجيات الدول الكبرى، الولايات المتحدة وروسيا إنموذجاً** (بغداد: دار أنكى للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢).

٨- الشمري، مصطفى إبراهيم. « الأمن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي»، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد العاشر، العدد الأول، (كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى: ٢٠٢١).

٩- الطيار، فهد بن علي. «شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى طلاب الجامعة (تويتر نموذجاً)»، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد٣١، العدد٦١، (الرياض: ٢٠١٤).

١٠- عبد الحمزة، سامر مجي. «مدى مساهمة الأمم المتحدة في تشكيل القواعد الدولية الخاصة بالفضاء السيبراني، دراسة في ضوء تقرير فريق الخبراء الدولي لعام ٢٠٢١»، **مجلة مركز الكوفة**، المجلد الأول، العدد٦٧ (جامعة الكوفة: كانون الأول ٢٠٢٢). متاح على الموقع الإليكتروني:
https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/ksc/article/view/10705
تاريخ الزيارة: الساعة الثامنة مساءً يوم ٢٠٢٤/٢/١٣.

١١- عقيل، حسين عقيل وأبو التمن، عزالدين. **التصنيف القيمي للعولمة** (مالطا: منشورات دار ELGA، ٢٠٠١).

١٢- العلي، علي زياد. **الصراع والأمن الجيوسيبراني في السياسة الدولية، دراسة في استراتيجيات الاشتباك الرقمي**، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ط١ ، ٢٠١٩).

١٣- فرحات، علاء الدين وعمروس، عمارة. «الفضاء السيبراني وتآكل مفهوم السيادة الوطنية»، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد ٨ العدد ٢، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر: ٢٠٢١).

١٤- الفيروز آبادي، مجد الدين. **القاموس المحيط** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ٢٠٠٣).

١٥- بنوري، عزيز. «الواقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٢.

١٦- وندت، ألكسندر. **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي (الرياض: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٥).